



المملكة المغربية

البرلمان

مجلس المستشارين

خطاب

الدكتور محمد الشيخ بيد الله،

رئيس مجلس المستشارين بالمملكة المغربية،

رئيس رابطة مجالس الشيوخ والشورى والمجالس المماثلة في

أفريقيا والعالم العربي،

خلال المؤتمر الخامس للرابطة



ليبروفيل / الغابون

- يومي 25 و 26 فبراير 2011 -

معالي السيدة Rose Francine ROGOMBE، رئيسة مجلس الشيوخ بجمهورية

الغابون الشقيقة،

معالي السيد الوزير الأول،

معالي السيد الوزير المتدب في الشؤون الخارجية،

معالي السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان،

أصحاب المعالي رؤساء وأعضاء الوفود البرلمانية،

السيد الأمين العام لرابطة مجالس الشيوخ والشورى والمجالس المماثلة في

أفريقيا والعالم العربي،

السادة والسيدات الحضور الكرام،

يطيب لي في البداية أن أشكركم على تلبية الدعوة للحضور في هذه
الجلسة الافتتاحية والمشاركة في هذا المؤتمر الخامس لرابطة مجالس الشيوخ
والشورى والمجالس المماثلة في أفريقيا والعالم العربي.

لقد شكل **مؤتمر الرباط** المنعقد يومي 12 و13 نونبر 2009، الرباط التي
عاشت حدث ميلاد الرابطة سنة 2002، لبنة جديدة في مسار منظماتنا، وكان
لنا عظيم الشرف حين انعقد هذا المؤتمر تحت **الرعاية السامية لصاحب الجلالة**
الملك محمد السادس نصره الله وأيده الذي وجه خطابا للمؤتمرين مذكرا
بدورها الواعد حيث قال جلالته: إن للرابطة **"دورا وازنا في تعزيز شراكة**
تنموية ناجعة بين العالمين العربي والإفريقي، من خلال مشاريع ملموسة، لا

تقتصر على البنيات الأساسية، و إنما تشمل أيضا التنمية البشرية، فضلا عن
تدعيم تموقع اقتصاديات الدول الأعضاء في مسار إعادة انتشار وهيكلية
الاقتصاد العالمي، في اتجاه حكمة أكثر إنصافا وتوازنا وتضامنا وإنسانية"
(انتهى كلام جلالته).

ويطيب لي كذلك أن أتقدم لفخامة الرئيس السيد علي بونغو، رئيس
جمهورية الغابون الشقيقة، بأسمى عبارات التقدير والامتنان على رعايته الكريمة
لأشغال هذا المؤتمر.

كما أتوجه لمعالي السيدة Rose Francine ROGOMBE، رئيسة مجلس
الشيوخ، ومن خلالها للشعب الغابوني الشقيق، بأصدق عبارات الشكر والامتنان
على حفاوة الاستقبال وكرم الضيافة التي حظينا بهما مهنتا معاليها بمناسبة
تسلمها رئاسة رابطة مجالس الشيوخ والشورى والمجالس المماثلة في أفريقيا
والعالم العربي و متمنيا لها التوفيق والسداد في مهامها الجديدة.

ولا تفوتني المناسبة دون أن أنوه بحسن التنظيم الذي يميز هذا المؤتمر
وبجدول أعماله في هذه المرحلة الحاسمة من مسار الرابطة والتي تتوق فيها إلى
إرساء جسور لتدعيم علاقات التعاون والصداقة بين البرلمانات الأفريقية، من
جهة، والبرلمانات العربية، من جهة أخرى، وكذا الإسهام ليس فقط في تعزيز
العلاقات بين هذه البلدان في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية
والثقافية بل أيضا لرفع تحديات المستقبل المتجددة ولمجابهة التحولات المتسارعة
التي يعرفها عالمنا اليوم.

السيدة الرئيسة،
أصحاب المعالي والسعادة،
أيها السادة والسيدات،

ينعقد مؤتمرنا الخامس هذا في سياق أوضاع سياسية تتميز بتنامي وتيرة التحولات المتتالية والمتسارعة التي تعيشها العديد من البلدان العربية والإفريقية. ففي الوقت الذي مازالت فيه العديد من هذه البلدان العربية والإفريقية تعيش في ظل أوضاع سياسية متأزمة سواء بفعل الحروب الأهلية كما يقع في الصومال أو بسبب تأجج الصراع الدائم حول السلطة كما هو الشأن في ساحل العاج أو بسبب المخططات الانفصالية كما يقع حاليا في السودان، فإن بلدانا عربية وإفريقية أخرى تعيش منذ بضعة أشهر على إيقاع ثورات شعبية عارمة لترسيخ الديمقراطية والتعددية وإطلاق الحريات العامة وبناء دولة القانون والمؤسسات كما وقع في تونس ومصر ويقع حاليا في ليبيا بل هو مرشح للوقوع في بلدان أخرى...

أصحاب المعالي ،
أيها السادة والسيدات،

لقد أصبح العالم منذ حادثة 11 ستمبر، وخصوصا بلدانا العربية والإفريقية، يعيش تحت وطأة جيل جديد من التحديات المتتالية والمتسارعة وتختلف مزيدا من التوتر وعدم الاستقرار.

ويأتي على رأس هذه التحديات "التحديات الأمنية" التي يفرضها تنامي وتيرة انتشار تهديدات المنظمات الإرهابية وارتباط هذه الأخيرة بشبكات الجريمة العابرة للقارات التي تحترف تجارة المخدرات والأسلحة والاتجار في البشر وتنظيم عمليات الهجرة السرية واختطاف الرهائن والقرصنة البحرية... إن هذه التحديات الأمنية التي بدأت تفرض نفسها في مناطق عديدة من العالمين العربي والأفريقي ولاسيما في منطقة الساحل والصحراء ومنطقة القرن الإفريقي وخليج عدن وفي دلتا النيجير... أصبحت تهدد الأمن والسلم العالميين وتتطلب مجابتهها ومعالجة أسبابها تعاوناً مستمراً وتنسيقاً محكماً على الصعيد الجهوي والدولي ناهيك عن انعكاساتها الوخيمة على اقتصاديات بلداننا وزعزعة استقرارها وتهديد أمنها .

أما **تحديات التنمية البشرية** فهي تحديات ذات بعد استراتيجي مرتبطة بمدى قدرة بعض البلدان العربية وأغلب البلدان الأفريقية على إنجاز أورشها التنموية في أفق تحقيق أهداف الألفية للتنمية بحلول 2015، لا سيما منها الأهداف المتعلقة بمحاربة الفقر والهشاشة والحد من وفيات الأطفال دون سن الخامسة وحماية صحة الأمهات ونشر التعليم ومحاربة الأمراض الفتاكة وعلى رأسها مرض فقدان المناعة المكتسبة التي أصبحت معضلة حقيقية في بعض الدول وحاجزا أمام تنميتها، دون أن ننسى داء السل والملاريا اللذين لا يزالان متفشيان في قارتنا القارة الإفريقية على الخصوص.

أما **التحديات البيئية** فقد بدأت تبرز بشكل جلي مع تنامي وتيرة الاستغلال المفرط للثروات الطبيعية والاستهلاك الغير معقلن للمواد الخام بمختلف أنواعها الغابوية والبحرية والمعدنية وهو ما يسئ بشكل غير مسبوق بالبيئة ويساهم في الإخلال بالتوازنات الإيكولوجية التي تبرز من خلال التغيرات المناخية المثيرة التي نلاحظها اليوم كالأمطار الطوفانية وتعاقب الفيضانات مع توالي فترات طويلة من الجفاف وانكماش التنوع البيولوجي وانعكاسات هذه التحولات الوخيمة على مستوى عيش المواطنين.

أما **التحديات المرتبطة بالعملة** والأزمات الهوياتية والتحولت المتسارعة لأنماط العيش وما ينتج عنها من هزات وتموجات تهدد الأمن والاستقرار وتآزم الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، فإنها تتطلب أكثر من أي وقت مضى توسيع المشاركة والتشاور وتعزيز الديمقراطية وقيم المساواة وإقرار حكمة جيدة في تدبير الشأن المحلي والوطني على حد سواء.

إننا كبرلمانيين، ممثلين لأمننا وشعبونا ومعبرين عن اهتماماتها وطموحاتها، لا يمكن إلا أن نعرب عن انشغالنا بما باتت تعيشه بعض بلداننا العربية والإفريقية من جراء هذه التحديات المتجددة.

تأسيسا على ذلك، فإننا اليوم إذ نثير الانتباه إلى الانعكاسات الوخيمة التي ستترتب عن هذه الأوضاع في المستقبل القريب، فإن ذلك نابع من رغبتنا في

الدفع بحكوماتنا وبرلماناتنا قصد التعجيل ببلورة سياسات عمومية ناجعة في بلداننا العربية والإفريقية تركز أساسا على أهمية تدعيم الأمن والاستقرار وترسيخ مبدأ سيادة البلدان ووحدها الوطنية والترايبية وتعزيز التعددية والديمقراطية وحقوق الإنسان بما يضمن التداول السلمي على السلطة من خلال انتخابات حرة ونزيهة وإعمال الحكامة الجيدة في تدبير الشأن العام ومحاربة الرشوة والإقصاء وتعزيز الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان وبلورة مبادرات وطنية للتنمية البشرية المستدامة ومحاربة الفقر والهشاشة والبطالة وإدماج المعطى الإيكولوجي في مختلف المشاريع التنموية.

السيدة الرئيسة،

أصحاب المعالي والسعادة،

أيها السادة والسيدات،

لقد حان الوقت لإرساء جسور للتعاون العربي- الإفريقي واستحضار ما يزرع به الطرفان من موارد ومؤهلات تنموية بشرية وطبيعية هائلة، كما أن الوقت قد حان لكي يتم إرساء التعاون العربي- الإفريقي على أسس المصالح الجيو- السياسية والاقتصادية والمشارك الثقافي والحضاري للتعاون بين القطبين بما يجعل منه أنموذجا مثاليا للتعاون جنوب - جنوب وللشراكة الإستراتيجية الذكية خدمة لتنمية شعوب المنطقة وتحسينا لظروف عيشها وخدمة للأمن وللأستقرار وللأسلام العالمي.

إن رابطة مجالس الشيوخ والشورى والمجالس المماثلة في أفريقيا والعالم العربي، بالرغم من حداثة إنشائها بحيث لم تتجاوز بعد عقدها الأول، وبالرغم من محدودية الوسائل المادية والبشرية واللوجيستية المتوفرة لها، قد تمكنت من إرساء وعي بأهمية هذه الشراكة بين العالمين العربي والإفريقي وبأهمية العمل البرلماني المشترك ودوره في إرساء وتدعيم علاقات التعاون والتضامن بين البلدان في المنطقتين.

استلهاما من هذه التوجهات، **واستحضارا للتوصيات الصادرة عن المؤتمر الرابع للرابطة**، عملنا خلال هذه السنة على ضمان الاستمرار الطبيعي لأنشطتها الإشعاعية والتنظيمية، كما أجرينا سلسلة من اللقاءات التشاورية مع أعضاء الرابطة همت بالخصوص تدارس مختلف المعوقات البنيوية القانونية والتنظيمية التي تعاني منها الرابطة لاسيما على المستوى التدييري لأمانتها العامة.

هكذا، انعقد **الاجتماع الثاني للسيدات البرلمانيات في أفريقيا والعالم العربي وذلك يومي 27 و 28 سبتمبر 2010 بمقر مجلس الولايات بالعاصمة السودانية الخرطوم**. بمشاركة وفود من كل من السودان والبحرين والغابون واليمن والمملكة المغربية.

ويعتبر هذا اللقاء امتدادا للاجتماع الأول المنعقد بنيجيريا في أكتوبر 2009 واستكمالا للقرارات الصادرة عنه والرامية إلى إحداث هيئة بالرابطة خاصة بالسيدات البرلمانيات تكون فضاء لتدارس مختلف القضايا التي تهم حقوق المرأة في أفريقيا والعالم العربي ودورها في المساهمة في تدعيم المشاركة السياسية وتحقيق

التنمية الاقتصادية والاجتماعية والحفاظ على الموروث الثقافي والحضاري للمجتمعات العربية والإفريقية. خلال هذا الاجتماع الثاني، انتخبت السيدة وداد يعقوب (التي بالمناسبة نأسف لعدم حضورها معنا اليوم لظروف القاهرة)، عضو مجلس الولايات السوداني، رئيسة للجنة السيدات البرلمانيات في أفريقيا والعالم العربي.

وفي نفس السياق، وبالتعاون مع غرفة التجارة والصناعة البحرينية، انعقد الاجتماع الثاني لغرف التجارة والصناعة في أفريقيا والعالم العربي وذلك في العاصمة البحرينية — المنامة يومي 27 و 28 أكتوبر 2010.

وقد شاركت في هذا الاجتماع وفود من 14 بلدا عربيا وأفريقيا من كل من:

الجزائر، جمهورية نيجيريا الفيدرالية، المملكة الأردنية الهاشمية، مملكة البحرين، جمهورية موريتانيا الإسلامية، المملكة المغربية، ليبيا، جمهورية جنوب أفريقيا، الجمهورية اليمنية، جمهورية زيمبابوي، جمهورية السودان، جمهورية السنغال، جمهورية العراق ودولة قطر.

وقد تكفل هذا الاجتماع الذي انعقد برعاية سامية من صاحب السمو الملكي الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة، رئيس وزراء البحرين، بالنجاح خاصة وأنه جاء بعد فتره وجيزة من انعقاد القمة العربية والأفريقية في ليبيا والتي ناقشت العديد من المحاور الرئيسية للتعاون بين الجانبين لاسيما في مجال الطاقة

والموارد المائية والاستثمار في البنى التحتية والأمن الغذائي والتنسيق في مجال الزراعة والتجارة والصناعة.

السيدة الرئيسة ،

أصحاب المعالي ،

أيها السادة والسيدات ،

في سياق اللقاءات التشاورية التي قمنا بإجرائها والرامية إلى ضمان مزيد من الفعالية والنجاعة لرابطتنا، بادرنا إلى عقد لقاء لرؤساء المجالس الأعضاء في الرابطة وذلك على هامش أشغال المؤتمر العالمي الثالث لرؤساء البرلمانات المنعقد بمقر منظمة الأمم المتحدة بالعاصمة السويسرية جنيف وذلك في الفترة الممتدة ما بين 19 و 21 يوليوز 2010. خلال هذا اللقاء التشاوري، تم التأكيد أن رابطتنا تعاني من إختلالات عديدة تهم وضعها القانوني وأجهزتها التنظيمية لاسيما منها جهاز الأمانة العامة الذي لم يتمكن من تجاوز السلبيات التي أشار إليها المؤتمر الرابع للرابطة وضمها في توصيات لم يتم للأسف الإلتزام بها وتنفيذها.

وبناء على ذلك، واستجابة لطلبات تلقيناها من العديد من المجالس الأعضاء، كان الاتصال مثمر مع السيد الأمين العام للرابطة لحثه على ضرورة التقيد بالمتعضيات القانونية والتنظيمية، كما عملنا على عرض ميزانية الرابطة

على مكتب مستقل لتدقيق حساباتها برسم سنة 2009 - 2010 والذي أنجز تقريراً في ذلك سيعرض عليكم لدراسته واتخاذ ما ترونه مناسباً بشأنه.

وفي سياق ذي صلة، بادرننا كشعبة مجلس المستشارين بالمملكة المغربية إلى اقتراح تعديلات على النظام الأساسي للرابطة تهدف إلى إعادة ترتيب وتنظيم مختلف مواد نظامها الأساسي بما يحقق فعالية مختلف أجهزتها التمثيلية والتقريرية والتنفيذية والتنظيمية، وتحقيق ملائمة عمل أجهزتها الرابطة وهيكلها مع ما تعرفه مختلف المنظمات البين - برلمانية الإقليمية والجهوية والدولية، وتم اقتراح إحداث أجهزة تنفيذية جديدة سيرا على ما هو معمول به في المنظمات البرلمانية المماثلة، وقد تم إرسال هذه الاقتراحات إلى الأمانة العامة وإلى جميع أعضاء رابطتنا، وأتمنى أن تحظى بالتمحيص وتتم دراستها خلال هذا المؤتمر.

السيدة الرئيسة،

أصحاب المعالي والسعادة،

أيها السادة والسيدات،

في ختام كلمتي هذه، أود أن أجدد التأكيد على عمق إيماننا بالدور الذي يجب أن تلعبه الرابطة في سبيل تقوية الروابط وتعزيز العلاقات بين البلدان العربية والإفريقية، وإذ أتمنى التوفيق لمعالي السيدة الرئيسة روز فرانسيس روغومبييه في

مهامها الجديدة كرئيسة للرابطة فإنني أرجو أن تصدر عن مؤتمرا هذا **توصيات**
وقرارات مقرونة بخطة إستراتيجية في مستوى التحديات الحاسمة التي تواجهها
أممنا العربية والإفريقية راجيا إضفاء "**روح ليروفييل**" على هذا المؤتمر الخامس.

وفقنا الله جميعا لما فيه مصلحة شعوبنا وبلداننا العربية والإفريقية،
وشكرا لكم على حسن إصغائكم،
والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

ليروفييل / الغابون، يومه 25 فبراير 2011.